وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

شهادة المشاركة

يتشرف السيد عميد كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، و السيدة رئيس المؤتمر الدولي الافتراضي الأول حول " **قضايا المرأة العربية و هيكلة القيم في ظل تحديات ما بعد العولمة - تشخيص الواقع و استشراف المستقبل**" ، بمنح هذه الشهادة إلى:

السيد (ة) الفاضل (ة) : **د/ يوسف علي الشريف** من : **جامعة بسكرة - الجزائر**

تقديرا وعرفانا له (ها) لمساهمته (ها) الفاعلة في أشغال المؤتمر بمداخلة موسومة بـــــ:

المرأة الريفية في الجزائر وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية بين تحفظ المجتمع وتجسيد الديمقراطية

و ذلك ضمن أشغال المؤتمر المنظم من طرف قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا بجامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر، يومي 10 و 11 ماي 2022

د.زيتب دهيمي

برنامج المؤتمر الدولي الافتراضي الأول (عبر Google Meet)
حول قضايا المرأة العربية وهيكلة القيم في ظل تحديات ما بعد العولمة
تشخيص الواقع واستشراف المستقبل
يومي 11/10 ماي 2022 الموافق لـ10/09 شوال 1443

09:30 – 09:00	الجلسة الإفتتاحية — إدارة: الدكتورة زينب دهيمي
رابط الجلسة الافتتاحية: https://meet.google.com/hhw-xewn-kvo	
النشيد الوطني	
كلمة رئيسة المؤتمر الدكتورة زينب دهيمي	
كلمة البروفيسور حاجي دوران جامعة استنبول ايدن استنبول/ تركيا	
كلمة البروفيسور عياشي صباح مديرة مخبر الاسرة، التنمية، الوقاية من الإنحراف والإجرام. جامعة الجزائر2	
كلمة البروفيسور نادية بوضياف مديرة مخبر جودة البرامج في التربية الخاصة والتعليم المكيف . جامعة ورقلة.	
كلمة البروفيسور ياسين محجر عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	
كلمة البروفيسور محمد الطاهر حليلات مدير جامعة قاصدي مرباح والإعلان الرسمي عن افتتاح فعاليات المؤتمر	

الورشة الأولى

رئيس الجلسة البروفيسور: حميدة على اليوسفي مقرر الجلسة الدكتورة: جميلة بن زاف

رابط الورشة الأولى: https://meet.google.com/hhw-xewn-kvo

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم و لقب المتدخل	المؤسسة الجامعية
09:35 09:45	إشكالية العنف ضد المرأة الجزائرية في ظل قيم التحرر	د/ منير بن دريدي د/ نبيلة لعبيدي	جامعة سوق اهراس جامعة عنابة
09:45 09:55	سبل حماية المرأة المسلمة من تحديات ما بعد العولمة (دراسة تحليلية)	اد/ محمد جبر السيد عبد الله جميل	جامعة القاهرة مصر
09:55 10:05	تصور مقترح لهيكلة القيم في ظل تحديات مابعد العولمة	د/ هبة توفيق ابو عيادة	الجامعة الاردنية
10:05 10:15	عمل المرأة الريفية كمهدد لقيم المساندة الاجتماعية العرفية –دراسة ميدانية على بعض الممرضات العاملات ليلا بالمؤسسات الاستشفائية بولاية ادرار	د/ الصادق عثمان د/ الصادق جمال الدين	جامعة ادرار
10:15 10:25	الازمة القادمة للهوية عند المراة في ظل الثورة الصناعية الرابعة	د/ فضيلة حماني د/ زينب شنوف	جامعة ورقلة
10:25 10:35	العولمة و أساليب تأثيرها على المرأة العاملة في إعادة هيكلة القيم الاجتماعية – رؤية نقدية –	د/ اسماعيل صالي د/ عبد العزيز زواتيني د/ صالي محمد	جامعة البويرة جامعة البويرة جامعة ورقلة
10:35 10:45	واقع تمكين المراة العربية – رؤية سوسيولوجية–	د/ زينب زموري د/ زينب بن رغدة	جامعة ورقلة
10:45 10:55	أهم المشكلات الناجمة عن تحول القيم في حياة المرأة.	أ د/ عمر حمداوي ط د/ خديجة بن تربح	جامعة ورقلة
10:55 11:05	مكانة المرأة المزابية في المجتمع المزابي في ظل العولمة (دراسة سوسيوثقافية)	د/ سمية شراك	جامعة غرداية
11:05 11:15	التمثلات الجندرية وتعنيف المرأة في المجتمع الجزائري من خلال بعض الدراسات سوسيوثقافية	د/ وسيلة بويعلى د/ سميرة بن صافي د/ يمينة خضار	جامعة ورقلة جامعة ورقلة جامعة باتنة
11:15 11:25	الوصم الإجتماعي لدى المرأة المتأخرة عن الزواج – دراسة ميدانية افلو –	د/ مامون عبد الكريم د/ خلفاوي فاطمة الزهراء	المركز الجامعي افلو جامعة سطيف
11:30 12:00	مناقشـــــــــــــــــة عامة		

الورشة الثانية

رئيس الجلسة البروفيسور: عزيز قودة مقرر الجلسة البروفيسور: عمر حمداوي

رابط الورشة الثانية: https://meet.google.com/xpw-nmnp-cse

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم و لقب المتدخل	المؤسسة الجامعية
09:35 09:45	واقع ممارسة المرأة العربية للنشاطات الرياضية و مدى تأثيرها على القيم الاجتماعية و بناء المجتمع	د/ نعمان تقي الدين د/ لعيدي عبد الرحيم	جامعة المسيلة
09:45 09:55	الرضا العام عن الحياة في ظل تحديات مابعد العولمة عند المرأة الجزائرية دراسة على النساء المستجوبات في المسح الوطني العنقود متعدد المؤشرات 2019(MICS6)	د/ بوزيد بوحفص د/ الحوسين طلباوي د/ أحمد شماني	جامعة ورقلة
09:55 10:05	ملامح تغير الأسرة الجزائرية من خلال المسوحات"-MICS2-MICS3 MICS6" والتعدادات "1977- 1998- 2008	د/ طاهري حياة د/ قرنان كميلية	جامعة سطيف 2 جامعة باتنة 1
10:05 10:15	عمل المـرأة وانعكاساته على الاستقرار الاسري	ط د/ سارة عزيزي ط د/ سناء مسعي	جامعة ام لبواقي جامعة تبسة
10:15 10:25	دور المرأة العاملة في اتخاذ القرار الأسري	ط د/ وفاء حديدان ط د/ زينب مرغاد	جامعة خنشلة
10:25 10:35	تعدد أدوار المرأة العاملة وأثره على وظيفتها داخل الأسرة	د/ نورة نافع	جامعة الجزائر2

10:35 10:45	التناقض الوجداني الثقافي والاكتئاب لدى الفتاة المتاخرة في الزواج " دراسة مقارنة بين الفتاة العاملة والماكثة في البيت "	د/ راضية لحاج لكحل د/ دبلة خولة	جامعة بسكرة
10:45 10:55	دور المرأة العربية في تربية الأبناء في ظل العولمة	د/ بن مجاهد فاطمة الزهراء د/ خديجة حمو على	جامعة ورقلة
10:55 11:05	La santé mentale des femmes	د/ سهلاوي فاطمة الزهراء	المدرسة العليا للأساتذة الأغواط
11:05 11:15	التغير القيمي داخل الأسرة الجزائرية في ظل تحديات العولمة الثقافية: الأسباب والتداعيات– مقاربة نفسو اجتماعية –	د/ بوحارة هناء د/ حرطاني امينة	جامعة سيدي بلعباس
11:15 11:25	الحاجات الإرشادية لأمهات الأطفال المعاقين ذهنيا في ظل تحديات ما بعد العولمة	د/ زينب دهيمي أ د/ نادية بوضياف د/ سمية قاسم	جامعة ورقلة جامعة ورقلة جامعة ورقلة
11:30 12:00	مناقشـــــــــــــــــة عامة		

الورشة الثالثة

رئيس الجلسة البروفيسور: خيرة بغدادي مقرر الورشة الدكتور : أحمد شماني

رابط الورشة الثالثة: https://meet.google.com/jnv-ptoq-ayb

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم و لقب المتدخل	المؤسسة الجامعية
09:35 09:45	دور المرأة الاقتصادي والسياسي والثقافي بالمجتمع العربي.	د/ مروة عبد الظاهر السيد محمد الليثي	جامعة الاسكندرية مصر
09:45 09:55	تأثير الموجات النسوية على قضية مساواة المرأة بالرجل في الحقوق في الجزائر. دراسة قانونية	د/ نجاة الداوي د/ زكرياء قشار	جامعة ورقلة
09:55 10:05	ضمانات حقوق المرأة في زمن السلم والحرب	د/ محمد بوزيدي شيطر	جامعة سطيف 2
10:05 10:15	التمكين السياسي للمرأة العربية بين الأعراف المجتمعية وضغوطات ما بعد العولمة	د/ سرحان رعاش	المدرسة العليا للأساتذة ورقلة
10:15 10:25	واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة كدعم اساسي لمسار الاصلاح السياسي والتنمية المستدامة من وجهة نظر المنتخبات ولاية ورقلة أنموذجا	د/ مذقن كلثوم أد/ زكري نرجس	جامعة ورقلة
10:25 10:35	اهمية التمكين السياسي للمرأة العربية	د/ بيسان مصطفى موسى	جامعة الجزائر3
10:35 10:45	عولمة المرأة صراع بين المحافظة على القيم المجتمعية والتحرر نحو الإيديولوجية المعاصرة مقاربة سوسيولوجية	د/ نجاة بوساحة د/ يونس سمير	جامعة ورقلة جامعة الطارف
10:45 10:55	المرأة الريفية في الجزائر وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية بين تحفظ المجتمع وتجسيد الديمقراطية	أد/ سعاد بن ققة أد/ حورية على شريف د/ يوسف علي الشريف	جامعة بسكرة جامعة مسيلة جامعة بسكرة

10:55 11:05	المرأة الجزائرية العاملة ذات أم موضوع.	د/ يمينة قوارح د/ هجرة قوارح	جامعة ورقلة
11:05 11:15	تحفظات الجزائر على اتفاقية سيداو (cedaw) وتاثيرها على الاسرة والطفل	د/ روميلة بوحفص	جامعة ورقلة
11:15 11:25	من العائلة التقليدية الى الأسرة المعاصرة: حقيقة ارتباط مكانة المرأة الجزائرية بالإنجاب	د/ عماري ليندة	جامعة خميس مليانة
11:25 11:35	بارادوكسية التناول القيّمي بين إنتقادات النيّل وأراء المساندة وتأثيراتها على المرأة.	د/ خنفور هشام	جامعة الوادي
11:35 11:45	المرأة وقضايا العولمة	د/ رياض طاهير ط د/ جمال احميداتو	جامعة ورقلة
11:50 12:20	مناقشـــــــــــــــــة عامة		

الورشة الرابعة

رئيس الورشة الدكتورة: وسيلة بويعلى — مقرر الورشة الدكتورة : سميرة بن صافي

رابط الورشة الرابعة: https://meet.google.com/qnk-zixc-gzm

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم و لقب المتدخل	المؤسسة الجامعية
09:35 09:45	دور المرأة العربية بالعمل التطوعي وتنمية المجتمع دراسة سوسيو انثروبولوجية (المرأة العراقية انموذجاً)	أد/ سرمد جاسم محمد الخزرجي	جامعة تكريت العراق
09:45 09:55	الدراما التركية وانتهاك المحرم في المجتمعات العربية	أد/ وليد عبد الرحمن ضامر	جامعة الشلف
09:55 10:05	التجربة الجزائرية في تنمية المقاولات النسوية دراسة لخصائص المرأة المقاولة في الجزائر	د/ الزهرة عباوي ط د/ نور الدين زرارقة	جامعة سطيف جامعة ورقلة
10:05 10:15	واقع التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر	د/ ايمان بغداد ط د/سمية رماش	جامعة قسنطينة

10:15 10:25	واقع المرأة الجزائرية العاملة في ضوء التغير الاجتماعي والتحول الرقمي	د/ حسيبة محامدية د/ وفاء شبل	جامعة سكيكدة
10:25 10:35	ثقافة المرأة الجسد في عصر العولمة الاقتصادية	أد/ خواني خالد	جامعة تلمسان
10:35 10:45	الانعكاسات الأسرية والمهنية عن خروج المرأة للعمل	د/ مريم سعداوي ط د/ زينب مسعودي د/ لخضر شلالي	المركز الجامعي افلو جامعة معسكر المركز الجامعي افلو
10:45 10:55	تغير القيم الاجتماعية للمرأة الجزائرية في ظل التحول الرقمي	ط د/ هاجر مرابط أ د/ عبد الرزاق عريف	جامعة تمنغاست جامعة ورقلة
10:55 11:05	التحول الرقمي واسهاماته في هيكلة راس المال الاجتماعي للمرأة بالوطن العربي "دراسة في قضايا المرأة المعاصرة من المنظور الاجتماعية	د/ رجاء حسناوي د/ سناء نحال	جامعة تبسة
11:05 11:15	المرأة كموضوع للعنف الالكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي بين القيود المجتمعية والآليات القانونية	د/ عبد الحق طرابلسي د/ امينة غول	جامعة سوق اهراس
11:15 11:25	دور وسائل الاعلام في ترقية الوعي الاجتماعي لدى المرأة نحو ممارسة النشاط الرياضي الترويحي دراسة ميدانية على ممارسي النشاط الرياضي الترويحي بالجنوب الشرقي الجزائري	د/ راشد حمية ط د/ اميرة حسناء دادة	جامعة ورقلة
11:25 11:35	الصحة المرض و الجندرمن منظور علم النفس (مقاربة نقدية تحليلية)	أ د/ وازي طاوس أ د/ بالريشي مريامة	جامعة ورقلة
11:35 11:45	تأثير الموجة النسوية الثانية على الفكر العربي النسوي المعاصر– نوال السعداوي أنموذجا–.	د/ عمر برابح د/ احمد شماني د/ الحوسين طلباوي	جامعة ورقلة
11:45 11:55	La femme algérienne et la modernité à l'ère du numérique : quelles problématiques de la mondialisation ?	أ د/ مليكة جابر د/ غوتي زياني	جامعة ورقلة
12:00 12:30	مناقشـــــــــــــــة عامة		

13:00	الجلسة الختامية إدارة: البروفيسور مليكة جابر
رابط الجلسة الختامية: https://meet.google.com/hhw-xewn-kvo	
قراءة التوصيات	
كلمة ختامية لرئيس اللجنة العلمية	
اختتام فعاليات المؤتمر	

بن قفة سعاد
الرتبة: أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد خيضر-بسكرة
souad@gmail.com
0666 07 34 00

علي شريف حورية
الرتبة: أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة.
houria.alicherif@univ-msila.dz
0698 21 62 59

يوسف غلي شريف
الرتبة: دكتور
جامعة محمد خيضر- بسكرة.
youcef2828.dz@gmail.com
0660 41 20 82

عنوان المداخلة: المرأة الريفية في الجزائر وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية

بين تحفظ المجتمع وتجسيد الديمقراطية

محور المداخلة: تقديم أهم التجارب العربية لرفع تحديات المرأة

وسبل حمايتها من مخاطر من بعد العولمة الحلول والاقتراحات على مستوى :

أ/ المرأة الريفية ، ب/ المرأة الحضرية.

الملخص : تعاني المرأة الريفية في الجزائر الكثير من المشكلات نتيجة الظروف البيئية المعقدة من جهة وظروف الاضطهاد و التغييب من جهة أخرى نتيجة التخلف وما يحمل في طياته من قيم وتقاليد وعادات كانت للأسف عائقا في مشاركتها التنموية والإنتاجية في المجتمع ،وتظل قضية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر من أولويات المنظمات الحقوقية العاملة داخل وخارج الوطن، ليس مجرد تخصيص لهن مقاعد هنا وهناك ،أو ضمان وجودهن في بعض مناصب صنع القرار، بل تحقيق مشاركة فعلية متميزة ،في رسم كل السياسات التنموية ، وجعلها عنصرا فعالا في رسم وتحقيق أي تنمية. انطلاقا من هذا الطرح سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الريفية في الجزائر من خلال تجسيد حقها الذي كفلها لها الدستور من جهة والعقبات التي تواجهها من مجتمعها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : المرأة الريفية– الديموقراطية – المجتمع – المشاركة السياسية.

Abstract : Rural women in Algeria suffer from many problems as a result of the complex environmental conditions on the one hand, and the conditions of persecution and absenteeism on the other hand As a result of underdevelopment and the values, traditions and customs that it carries with it, it was unfortunately an obstacle to its developmental and productive participation in society._The issue of women's political participation in Algeria remains a priority for human rights organizations operating inside and outside the country._It is not just allocating seats for them here and there, or ensuring their presence in some decision-making positions, but achieving distinct effective participation in formulating all development policies, and making them an effective element in drawing up and achieving any development.

Keywords : keywords. **rural women - democracy – society- political partipation**

I- مقدمة:

تعد المرأة الركيزة الأساسية لبناء الأسرة التي تغذي المجتمع وتمده بالبنين والبنات، وتضطلع النساء الريفيات دور حاسم في تحقيق الغذاء من خلال التنمية الزراعية والريفية للقضاء على الجوع والفقر.

فالمرأة في الريف لها أدوار عديدة وفي نفس الوقت شاقة، من خلال الاعتناء بأسرتها من تربية ورعاية للأولاد، التي تنجزها خلال ساعات الليل الأولى إضافة الى عملها في الحقل إلى جانب زوجها، وتربية الماشية، وتوفير الغذاء والماء لأسرتها، قد تبلغ 18 ساعة يوميا، من أجل تحسين مستواها المعيشي.

والمرأة الريفية في الجزائر كباقي نساء العالم، تكد وتجتهد لتحقق دخلا محترما لإعالة أسرتها، و لم تقتصر مطالبها الحالية على مجرد توفير لقمة عيش لأسرتها وأبنائها، بل أصبحت تنادي بحق المساواة بينها وبين الرجل في جميع مجالات الحياة.

والدستور الجزائري كباقي دساتير العالم كفل لها حق المشاركة السياسية، من خلال دستوري 1989و1996 والقانون العضوي لعام 2012، حيث حرصت الدولة على توسيع مشاركة المرأة من خلال منحها كوتا (كوتا نسائية)، ومن خلال التمثيل الحصصي.

ورغم جهود الحكومة الحثيث لإقحام المرأة الريفية في المعترك السياسي، وفسح المجال لها للمشاركة في المؤسسات السياسية (الأحزاب، المجالس المنتخبة)، ومحاولة تشجيعها للوصول الى مراكز السلطة والنفوذ إلا أن الواقع يبين أن درجة تمثيلها يبقى ضعيفا، وأن طموحها لم يبلغ درجة التحقيق الفعلي.

وأظهرت الكثير من الدراسات حول المشاركة السياسية للمرأة للريفية في الجزائر أن هناك ثمة معيقات ذات صلة بالجانب الاجتماعي والثقافي وراء خلق فجوة بين إرادة الدولة في تحقيق المساواة والديمقراطية وبين الواقع الذي يحمل في طياته خلفيات ثقافية واجتماعية متراكمة الذي يعكس تمثيلا ضعيفا لها لحد الآن.

ومن خلال هذا الطرح يمكن طرح التساؤل التالي: هل فعلا جسدت المرأة الريفية في الجزائر مشاركتها في الحياة السياسية؟

الكلمات الدالة:

- **المرأة الريفية:** هو كائن اجتماعي له مكانة هامة في المجتمع المحلي على مر العصور، تنصب مهامه بالدرجة الأولى القيام بشؤون المترل من رعاية وتربية للأطفال، والعمل جنبا الى الرجل ومساعدته في الزراعة وتربية الماشية، والقيام بالصناعات التقليدية، قصد تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة الريفية؛
- **وحسب الجمعية العامة للأمم المتحدة:** مجلس حقوق الإنسان فإن المرأة الريفية" هي المرأة التي تقيم غالبا في المناطق الزراعية والساحلية والغابية، ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملا بأجر أو بدون أجر، والتي تقوم بأنشطة منتظمة أو موسمية، والتي تزاول عملا زراعيا أو غير زراعيا بجانب رعاية الأبناء، حيث تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية[1].
- **المشاركة السياسية:** حسب Geraint parry (فهمي، 2004، صفحة 40) تعني الاشتراك في نصيب بعض الاعمال والافعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار.
- **ويعرفها محمد السويدي:** على أنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية في مجتمعه، وهي تشمل النشاطات المباشرة وغير المباشرة، ومن بين النشاطات المباشرة (عضوية حزبية، تقلد منصب سياسي، الترشح في الانتخابات، التصويت، الاشتراك في المظاهرات العامة".
- **المجتمع:** عرفه محمد الحسن على "أنه مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والاهداف المشتركة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد[2].
- **كما عرفه جنسبيرج** "بأنه شبكة أو نسيج من العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الافراد وتهدف الى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة[3].
- **الديمقراطية:** يقسم الفلاسفة اليونانين هذا المصطلح الى كلمتين:ديموس ومعناه الشعب ،وكراتوس وتعني السيادة، أي سيادة الشعب ،أو حكم الأغلبية.
- **وحسب الباحث "hophaous"**، في كتابه الديمقراطية،"بأنها المساهمة المباشرة من قبل جماهير الشعب في شؤون الدولة، ويقر مبدأ مفهوم الديمقراطية على فكرة السيادة الشعبية.

II- I– واقع المرأة الريفية في الجزائر :

يعتقد الكثير من الباحثين في مجال التنمية الريفية أن للمرأة الريفية الدور الأكبر في التنمية الشاملة باعتبارها ركيزة أساسية ومحرك هام لعجلة التنمية الاقتصادية للدول، وأن حالهن أسوء من حال الرجل، وبينما شهدت المعطيات المجمعة في هذا المجال تحسنا طفيفا بسبب اهتمام الدولة بهذه الشريحة الهامة في المجتمع، لكن يبقى النقص وقلة الاهتمام من منطقة ريفية الى أخرى.

1.I– الزراعة وتربية الحيوانات :

تعتبر الزراعة مصدر أساسي للرزق للكثير من نساء العالم ،حيث تشير بعض الإحصائيات ،أن المرأة الريفية في بعض دول أفريقيا تقضي ضعف وقت الرجل أسبوعيا في الحقل، وتمثل المرأة في المتوسط 43% تقريبا من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية ، وتشير البيانات

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دراسة نهائية للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، الدورة22، 27ديسمبر2012، ص03.

2إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص30.

[3] Ginsberg; M. (1980). Sociology ;oxford inversity press ;london ;p ;7.Weber max ;(1969).the theory of social and economic organization ; new.

الى أن المرأة اذا تمتعت بنفس إمكانيات الوصول للموارد الانتاجية مثل الرجل فسوف تزيد من عائدات أرضها الزراعية بنسبة 20 الى30% ، محققة نموا في اجمالي الانتاج الزراعي بالبلدان النامية بنسبة 25الى 40% مما يؤدي الى تخفيض عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع بنسبة 12 الى 17% [4].وهو نفس الأمر بالنسبة للمرأة الجزائرية التي أصبحت تمتهن وبمهارة النشاط الفلاحي الريفي الذي يشمل غرس ورعاية بساتين النخيل والزيتون وكروم العنب، والازهار، وغيرها من أنشطة إنتاج الخضر، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في الفلاحة 4.4% من نسبة القوة العاملة في الجزائر، في مقابل نسبة 11.9% من الرجال[5].

كما تقوم المرأة في الريف الجزائري بتربية الحيوانات، سواء في المجال المغلق المتمثل في الحيز الضيق بجوار مسكنها عن طريق تسييج منطقة صغيرة وإنشاء حظائر لتربية النحل والدجاج، البط، الأرانب، الخ، والمجال المفتوح المتمثل في الحيز الواسع، حيث أن هذا الحيز يخصص لرعي الأبقار والأغنام، وأن تربية الحيوانات يدر دخلا محترما للأسرة من خلال الاستفادة من صوفها ولحمها وحليبها لسد حاجاتها اليومية من أكل ولباس وتعليم للأطفال وغيرها.

I.2- الاستعمال الغابي :

يحق لسكان المناطق الغابية دون غيرهم من استعمال الغابات، وهذا ما أكده المشرع الجزائري من خلال بعض الأنشطة التي تدر على العائلات الريفية دخلا، وقد حدد خمسة (05) أوجه للاستعمال الغابي، وهي واردة في نص المادة 35 من القانون 12/84[6]، وتتمثل في: المنشآت الأساسية للأملاك الغابية الوطنية، منتوجات الغابات، الرعي، بعض النشاطات الأخرى المرتبطة بالغابة، وتثمين أراضي جرداء ذات طبيعة سبخيه.

وتوضيحا لأحكام المادة 35 من القانون 12/84 صدر عن المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 87/01 المحدد لشروط وكيفيات الاستغلال في إطار المادة 35 السالفة الذكر[7]، وقد جاء هذا المرسوم بفكرة العملية الاستصلاحية، التي تقوم على استغلال مساحة هائلة من الأراضي، وغرسها بمختلف الأشجار الغابية والمثمرة، وكذا مختلف الأعلاف المعدة كغذاء للحيوانات حماية لهاته الأراضي.

I.3- المجال الحرفي (الصناعات التقليدية) :

تكتسب المرأة الريفية منذ نشأتها العديد من المهارات داخل سقف أسرتها، ولعل أهمها الحرف اليدوية التي تقوم بها النسوة داخل منزلها، كصناعة السجاد، وبعض الأغطية، التطريز، الغزل والنسيج حيث أن نسبة النساء الممتهنات للحرف والصناعات التقليدية بلغ 19.9% من حجم القوة العاملة في الجزائر في مقابل 10% بالنسبة للرجال[8].

I.4- مميزات المرأة الريفية وخصائصها :

رغم الاهتمام الكبير الذي يلقاه الريف من قبل الدولة، لأجل تمدينه، وتوفير عيش كريم لساكنيه، بغيت الحد من ظاهرة النزوح نحو المدن إلا أنه في الوقت نفسه لاتزال الكثير من النساء الريفيات يحملن خصائص ومميزات، يمكن إجمالها فيما يلي[9] :

---

[4] https://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/Ar-Rural-Women-MDGs-web.pdf 22/01/2022h19 :45

[5] ONS, Collections n° 185, Enquête emploi auprès des ménages 2013, p.39.

[6] القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 يونيو 1984، المتضمن النظام العام للغابات، ج ر عدد 26، الصادر بتاريخ 26 بالقانون ل 26/06/1984، المعدل بالقانون 20/91 المؤرخ في 02 ديسمبر 1991.

[7] المرسوم التنفيذي رقم 87/01، المؤرخ في 05 أبريل 2001، المتضمن تحديد شروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار المادة 35 من القانون 12/84،ج ر عدد 20 ،الصادربتاريخ 2001/04/18

[8] عمر مخلوف، دور عمل المرأة الريفية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد06، العدد، جانفي2021، ص229.

[9] عسري احمد، يامة ابراهيم، رهانات تعزيز تمثيل المرأة الريفية الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد12، عدد02، 2020، ص220.

- ظروف العمل التي تميز المرأة الريفية التي تشتغل بالزراعة وتربية الأغنام، ويتميز العمل في هذا المجال بالمشقة والصعوبة، وقد يصل إلى العمل مقابل أجر سواء في الفلاحة التقليدية أو العمل في المستصلحات الفلاحية الصغرى أو الكبرى، هذه الأجور التي تكون في غالبية الأحيان متدنية ولا تفي بالغرض المطلوب لاحتياجاتها، إضافة إلى عدم تأمين العاملات في هذا المجال، وقد يكون العمل موسميا حسب احتياجات رب العمل ودون تأمين في غالب الأحيان؛
- استغلال صوت المرأة الريفية انتخابيا، وما يزيد الأمر سوءا أن الأمر ينطبق على المرأة الريفية بشكل عام سواء كانت أمية أو لها حظ من التعليم، فصوتها يستغل لصالح السلطة الحاكمة أو لصالح السلطة الأبوية، أو لصالح الأعراف والتقاليد والنعرات القبلية وهذه الكتلة الانتخابية لا تكون في الغالب لصالح المرأة ولا تخدم مصالحها وقضاياها؛
- انتشار الأمية والجهل وعدم الوعي السياسي لدى الكثير من النساء الريفيات، وخصوصا كبيرات السن غير أنه في الوقت الحالي ونتيجة لبرامج محو الأمية الذي تبنته الدولة، وكذا انتشار المدارس القرآنية التي ساهمت في القضاء على الجهل والأمية وانحسارهما، يبقى الوعي السياسي هو الغائب في الكثير من الأحيان برغم ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة الريفية، وبالتالي نادرا ما تجد النساء أو الفتيات الريفيات ينخرطن في الأحزاب السياسية.

I.5- مشكلات المرأة الريفية في الجزائر :

رغم كل الادوار التي تقوم بها المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا، إلا أن هناك من يعتبرها عنصرا غير فاعل باعتبارها ماكثة بالبيت، ومن بين المشكلات التي تعيق دورها الحيوي، ومسار حياتها وتطورها ومشاركتها التنموية نجد:

- **انتشار الأمية وتدني مستوى التعليم**: هناك ظروف تجعل المرأة الريفية تتخلى عن العملية التعليمية، كقساوة الطبيعة وبعد المدرسة، أو إجبارها من طرف أهلها، وتزويجها في سن مبكر؛
- **حرمانها من الميراث**: تعاني الكثير من النساء في الجزائر خاصة في الوسط الريفي من حرمانها في حق الميراث بسبب استحواذ العنصر الذكوري على كل الميراث، نظرا لقلة الوعي، وتغليب العادات والتقاليد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية؛
- **نقص الرعاية الصحية**: مازالت المرأة الريفية في بلادنا تفتقر الى الارشاد الصحي والغذائي رغم قيام الدولة ببناء عيادات وتجهيزها في مختلف مناطق الريف الجزائري، وإجراء توعية في كل مناسبة، خاصة للمرأة، حيث يكون التركيز دائما على الغذاء السليم، لكن يبقى النقص دائما موجود بسبب إفتقار المراكز الصحية لأطباء مختصين وغياب بعض الأدوية، مما يجعل المرأة الريفية تتحمل مشقة التنقل الى المدينة لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة؛
- **تحمل المرأة الريفية لأعباء البيت**: تضطر المرأة الريفية في بعض الاحيان الى تحمل أعباء أسرتها وتعمل جاهدة على توفير لقمة عيش لأبنائها، بسبب بطالة، عجز، وفاة، طلاق، هجرة زوجها خارج الوطن، أو عمله في مكان بعيد (الصحراء)، فيقع على عاتقها القيام بمسؤولية البيت، وتدبير مصدر دخل محترم حفاظا على أسرتها؛
- **حرمان المرأة من إبراز إمكانياتها في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة**: فبالرغم من أن المرأة الريفية تقوم بعدة أعمال إلا أن هذه الإعمال لا ينظر اليها على أنها أعمال منتجة، كما ينظر اليها على أن عملها ليس بالكفاءة المطلوبة، ولا تستحق مراكز وظيفية عليا؛
- **افتقار المرأة الريفية للعدالة الاجتماعية**: مازال مجتمعنا وللأسف له نظرة سلبية على الجنس الأنثوي، ويفضل في بعض الأحيان الرجل عن المرأة، حيث أن بعض الأسر يفضلن إنجاب الذكور على الاناث، لاعتقادهن أن الذكور يساهمن في تحقيق الدخل المادي أكثر من الاناث، وهذا يعد تغييب ممنهج، وتقليص لأدوار المرأة في مجتمعها، مما يكسبها شعور باليأس وغياب تام للعدالة الاجتماعية.

وحسب دراسة اللجنة الاقتصادية لمكتب شمال افريقيا المعنونة بتيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في بلدان شمال افريقيا ، الى أنه يشتغل أكثر من نصف النساء في مناصب هشة مقابل أقل من ثلث الرجال ،وتتعرض النساء أكثر من غيرهن للبطالة ، ويرتفع

عدد الفتيات اللواتي يتخلين عن الدراسة مقارنة مع الذكور ، ويظل التمكين السياسي ضعيفا ،وتظل صحة الأمهات مصدر قلق ، وتبين الدراسة أيضا أن عرض التمويل في الوسط الريفي يهيمن عليه النظام غير الرسمي ويأتي عرض التمويل الرسمي من مشاريع التنمية والبنوك التجارية المتخصصة في القرض الزراعي/الريفي ،ومؤسسات التمويل المصغر[10].

II – II – المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية الريفية :

إن تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية مسألة حيوية وغاية في الأهمية، وبالطبع ضرورية من أجل تحسين أوضاع الكثير وبل الملايين من النساء اللواتي يعانين من التهميش واللامساواة، هؤلاء النسوة يحتجن الى مساندة وتحفيز من أجل إحداث تحول ديمقراطي سليم وحقيقي، هذا التحول يتطلب دعم من الأعلى والأسفل، أي من مؤسسات الدولة وكذا من المجتمع وثقافته، وهذا يتطلب الكثير من الجهد والوقت.

ورغم المشاركة بقوة للمرأة الجزائرية في الحياة السياسية ومحاولة الدفاع عن حقوقهن وحقوق أسرهن، ودخولهن غرفة البرلمان، ومحاولتهن التصدي للتفاوت القائم على أساس النوع، يبقى ذلك غير كاف، بسبب النظرة للنساء وكيفية تخصيص لهن مقاعد في البرلمان، كون هذا الإجراء مجرد تجسيد دستوري، أو خطوة نحو إقناع المرأة بقضية المساواة بينها وبين الرجل.

إن التجسيد الفعلي للمشاركة الديمقراطية للمرأة الجزائرية في الحياة السياسية يتطلب فحص دقيق لكل المعوقات والتحديات التي تواجهها، سواء ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وأشدها القيود الثقافية.

II – 1– التشريعات الدولية وتكريس فكرة المشاركة السياسية للمرأة :

اهتم القانون الدولي بحق المرأة الديمقراطي في المشاركة السياسية لها، فقد اختصت أهم التشريعات المبذولة في هذا الشأن من خلال سن بنود وتشريعات تكرس هذه الحقوق من خلال معاهدات واتفاقيات، والتي سنحاول عرضها على النحو التالي:

II – 2– ميثاق الأمم المتحدة 1945 :

ميثاق الأمم المتحدة من المواثيق الدولية الهامة، رغم أنه لم يتطرق الى حقوق الانسان بالطريقة التي تطرقت اليها العديد من المواثيق الدولية الأخرى، و لم يعدد هذه الحقوق و لم يبين آليات حمايتها إلا أنه وضع الأسس الهامة لحماية حقوق الانسان، ومن أهمها الحق في المشاركة السياسية[11].

وأكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين (الرجل والمرأة) في كافة الحقوق، ومن ديباجة الميثاق 'نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا .... نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها في حقوق متساوية وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، كما نصت المادة الثامنة من الميثاق، أنه لا تفرض الامم المتحدة قيود ا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية[12].

II – 3– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) :

في 10ديسمبر1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعد أسلوب قانوني حديث في تدوين القانون الدولي، وشهدت الفترة الممتدة من 1948 الى 1998 نقلة ملحوظة في تدوين القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي مقدمتها هذا الإعلان.

وقد أكدت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ الحرية والمساواة، كما نصت المادة الثانية منه على أحقية كل إنســـان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، وبذلك فقد كفلت المادتان سالفتا الذكر المبادئ الأساسية اللازمة للتمتع بالحقوق والحريات السياسية وممارستها ممارسة حقيقية[13].

---

[10]فؤاد عبد المومني، خبير هدى الهاجري، تيسير الحصول على التمويل الأصغر الممارسات الحميدة والدروس المستفادة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، أديس أبابا، ط1، 2016.

[11]حفصية بن عشي، حسين بن عشي، ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11، سبتمبر2014، ص103.

[12]دندن جمال الدين، نظام الحصة كآلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة تامنغست، المجلد07، العدد06، 2018، ص17

[13]حسني قمر، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، دار الكتب القانونية، الاسكندرية 2006، ص139.

II – 4– المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966):

تدرجت جهود الأمم المتحدة في مجال حقـــوق الإنسان، وتفاوتت بين الوعي بها إلى الاعتراف بها إلى حمايتها، ويمثل اقرار المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وصول هذه الجهود الى درجة الحماية الدولية[14].

وجاء هذا المعهد ليؤكد على ضرورة احترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الافراد دون تمييز، وأكدت المادة منه "تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان مساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة في الاتفاقية"، وبذلك فإن العهد وضع التزاما عاما على الدول الأطراف بتحقيق المساواة في مختلف الحقوق لاسيما السياسية بين الرجال والنساء[15].

II – 5– اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1952) :

من خلال هذه الاتفاقية تم الاتفاق لأول مرة على حق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي شأن حقوق المرأة السياسية، المعتمدة في 20ديسمبر1952، جاء في نص المادة الثانية ' للنساء الأهلية للترشح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني على قدم المساواة مع الرجال من دون أي تمييز وتنص المادة الثالثة 'أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة الوظائف العامة كافة التي نشأت بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال ودون أي تمييز[16].

II – 6– اتفاقية (سيداو) للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) :

تلزم هذه الأطراف الدول اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تمكن المرأة من المشاركة السياسية وفي المادة الرابعة من هذه الاتفاقية التي تعتمد على مبدأ التمييز الايجابي لصالح المرأة ، كما تنص المادة السابعة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد ،وبوجه خاص تكفل للمرأة ،على قدم المساواة مع الرجل الحق في أن تنتخب وتنتخب ،المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسة الحكومة وشغل الوظائف العامة والمشاركة في أي منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد، ولقد ناضلت الجهات الداعمة لتنمية سلطة المرأة في المجال السياسي من أجل ترسيخ ثقافة متوازنة للممارسة والمشاركة السياسية ،داخل المجتمعات على اختلاف تطورها ،محاولة لتأسيس حماية قضائية لضمان حق المرأة في صنع القرار[17].

III-1– الآليات المؤسساتية المكرسة لتعزيز حقوق المرأة الجزائرية في الحياة السياسية:

من أجل تكريس مشاركة النسوة في الحياة السياسية قامت الدولة بوضع إستراتيجيات وخطوات هامة لضمان حقوقهن على جميع الأصعدة، خاصة منها السياسية، تجسدت في مجموعة من المؤسسات العامة في هذا المجال ومن بينها:

- **الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة:** كان إنشاء هذه الوزارة بمثابة اعتراف صريح بحقوق المرأة، وقد تم إنشاء هذه الوزارة سنة 2002، وهي جهود مترجمة لإرادة الدولة في تدعيم سياسة الاعتناء بالأسرة وإبراز موقع المرأة ومشاركتها في التنمية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية...الخ، وقد سطرت هذه الوزارة برنامجا يساهم في:[18]

  - اعلام المرأة وتوعيتها بحقوقها.
  - ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في بلورة واعمال وتقييم البرامج الوطنية.
  - وضع دراسات وتحقيقات بخصوص تطور البنية الأسرية والادماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.
  - وضع اليات لترقية مختلف النشاطات في مجال تكوين المرأة والنهوض بمتطلباتها.

---

[14] مدهش محمد احمد عبد الله المعمري، الحماية القانونية لحقوق الإنسان (في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية)، المكتب الجامعي الحديث ،2007، ص80.

[15] خالد حساني، حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري مجلة المجلس الدستوري، العدد02، 2013، ص49.

[16] دندن جمال المرجع نفسه، ص18.

[17] هادي يحياوي، المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد09 ماي 2013، ص477.

[18] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص30

- **اللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة:** نصبت هذه اللجنة في ربيع مارس 2009، والهدف من تنصيبها هو اعداد قانون عضوي يتعلق بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة، وتدعيما لهاته المبادرة تم إنشاء:
  - المجلس الوطني للأسرة والمرأة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007.
  - المركز الوطني للبحث والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة.
  - مراصد قطاعية جديدة مهتمة بتشغيل بدعم وتشغيل النساء.[19].
- **منتدى النساء والمشاركة السياسية:** نظم منتدى النساء والمشاركة السياسية في إطار مشروع ادماج النساء في البرلمان، حيث نظم البرلمان الجزائري في ربيع 21 مارس 2007، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للبرلمانات، حيث ناقش هذى المنتدى الاجراءات الفعلية التي يتوجب اتخاذها لتعزيز فرص تمثيل أوسع للنساء، لاسيما في المجالس المنتخبة، ومن خلال هذى المنتدى تم تبادل الخبرات حول الاجراءات الفعلية لضمان تمثيل أوسع للنساء في المجالس المنتخبة[20].

III.2- معوقات مشاركة المرأة الجزائرية الريفية في الحياة السياسية :

هناك عدة تحديات ومعوقات حالت دون تجسيد المرأة الريفية في الجزائر لحقها الديمقراطي في المشاركة السياسية، ومن بينها:[21]

- سيطرة العادات والتقاليد التي تدعم سيطرة الرجل في المجتمع الأبوي؛
- افتقار المرأة الجزائرية لعنصر الاستعداد لمواجهة العمل العام بما فيه المجال السياسي، وعدم اقتناعها بفعاليتها السياسية لأن نظرتها في ميادين التعاون والمناقشة الايجابية مع الجنس الآخر(الذكور) يكرس تخلفها عن الساحة السياسية؛
- غياب المشاركة الفعلية للمرأة في العمل السياسي وانكماش دورها في الهيئات الحزبية والهياكل النقابية والاتحادات النقابية وغيرها؛
- وجود فجوة بين الخطاب السياسي والواقع، بحيث لا توجد استراتيجيات أخرى تمكن المرأة من التأثير في اتخاذ القرارات من منابر الأحزاب السياسية؛
- العادات والتقاليد الموروثة من المجتمع، من خلال عدم تقبل الكثير من الأسر فكرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل.

وجاء في تصريح لأحد المستجوبات في دراسة أجريت في الغرب الجزائري، أن من أسباب عزوف المرأة عن النشاط السياسي، كون أن هذا الأخير يمثل لهن نشاط متعبا، ويتطلب جهدا ووقتا وأن ذلك يكون على حساب مسؤوليتهن في الأسرة.

III.3- تفعيل مشاركة المرأة الريفية في الحياة السياسية وسبل إنجاحها :

هناك عدة خطوات لجعل مشاركة المرأة أكثر فعالية في المسار الديمقراطي، وفرض فكرة المساواة بين الجنسين:

- تغيير الذهنيات، من خلال جعل المجتمع يتقبل فكرة أن الجنسين في نفس المستوى؛
- غرس فكرة ثقافة وجوب حتمية وجود المرأة في الحياة السياسية؛
- تعليم المرأة، لإخراجها من بوتقة التخلف، مما يساعدها في المطالبة بحق المساواة بينها وبين الرجل؛

---

[19] التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية حول منهاج عمل بكين+15، الصادر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص04.

[20] قندوز علي، بن داود ابراهيم، التكريس التشريعي والمؤسساتي للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وانعكاسه على واقع مشاركتها السياسية في المجالس المحلية المنتخبة 1997-2012، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد07، العدد02، 2020، ص421.

[21] زهيدة رباحي، ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين الضمانات القانونية والمعوقات العملية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد9 فيفري2016، ص56.

- إيجاد الآليات الكفيلة لتجسيد فكرة المساواة بين الجنسين في المشاركة في العمل السياسي عن طريق ترجمة النصوص القانونية الى واقع عملي؛
- الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني لأجل توعية المرأة، وحقها الديمقراطي في المشاركة السياسية.

IV- خاتمة:

لعبت الدولة الجزائرية دورا هاما في تنمية المرأة الريفية من خلال توفير لها كافة الإمكانيات باعتبار أن هذه الأخيرة عنصرا فعالا في أي تنمية ،وهذا من خلال انضمامها لمختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبالأخص الاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة، وتشير الإحصائيات والمعطيات المجمعة مؤخرا ، أن هناك تحسنا ملحوظا في وضعية المرأة الريفية من خلال اهتمامها بالعملية التعليمية لتحسين مستواها ، وأصبحت أكثر ولوجا للخدمات الصحية ،كما جسدت لها فرصة التساوي بين الجنسين من خلال الحقوق السياسية ،وأن إقحامها في العمل السياسي يعتبر جزءا من هذه الحقوق. ورغم النصوص التشريعية الداعمة للمرأة الريفية للولوج في العمل السياسي ،منذ الانفتاح الديمقراطي والإصلاحات السياسية في الوطن، إلا أن ذلك غير كاف ، فالكثير من النساء المنخرطات في بعض الأحزاب ،يعانين من التفرقة والتمييز ،فرغم الخطابات البراقة من بعض الأحزاب على أهمية دور المرأة الريفية في صنع القرار والمساواة بينها وبين الرجل ومنحها مسؤوليات ومناصب لائقة داخل هياكلها، إلا أن المتفحص للواقع يرى عكس ذلك ، فالكثير منهن مهمشة وعدم الثقة فيهن ،فهذه السلوكيات تعزز سياسة التمييز بين الرجل والمرأة ، وأن المراكز والمناصب القيادية دائما الى الرجل بحجة أن المرأة لا تملك الخبرة والمهارة التي عند الرجل للمشاركة في اللعبة السياسية.

ويبقى المجتمع يسوده الفكر الذكوري، بأن الرجل مسؤول عن كل حاجة حتى ولو كانت المرأة مساهمة فيه، فالسلطة الذكورية تراث واضح للعيان ضمن سياق المنظومة الاجتماعية الريفية التي تعمل دائما على تبخيس والتقليل من شأن المرأة في المجتمع الريفي المتخلف ورغم التحديات التي تواجهها المرأة الريفية، إلا أنها تستطيع إعالة نفسها ومجتمعها، والقدرة على بناء اقتصادات بلدها إذا ما أتيحت لها الفرصة لذلك.

التوصيات:

- محاربة الأمية وتشجيع العنصر الأنثوي على التعليم للوصول الى أعلى المراتب التعليمية؛
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الريفية عن طريق تقديم الدعم والاعانة، حتى يتسنى للمرأة الدخول بقوة في العمل السياسي؛
- المساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة) من أجل تحقيق المصلحة العامة، من خلال تكاتف الجهود لتعميق مفهوم المواطنة والديمقراطية، من أجل بناء الوطن بسواعد الجميع؛
- إعطاء المرأة الريفية فرصة للمشاركة السياسية من خلال رسم السياسات العامة، وحجز لها مقعد في البرلمان لأجل مراقبة الحكومة، ومنحها حق رسم خطط التنمية المحلية من خلال المجالس البلدية والولائية؛
- إجراء دورات تحسيسية وتوعوية في المجتمع للتذكير بأهمية المرأة الريفية في العمل السياسي، وتغيير الذهنيات السائدة التي تقزم من حجم دور المرأة في الحياة السياسية؛
- إنشاء وزارة تحت مسمى "وزارة المرأة الريفية"، للتقرب أكثر من انشغالات المرأة الريفية وتحقيق متطلباتها؛
- دعم المرأة في مختلف وسائل الاعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، من خلال إبراز دورها الحقيقي في الحياة السياسية؛
- إلغاء هيمنة الطائفية والقبلية والعشائرية على نظام الانتخابات، مما يقلل من خوف المرأة خوض غمار السياسة؛
- إنشاء منظمات نسائية ناشطة في قضايا المرأة الريفية؛
- إعادة النظر في بعض الممارسات السياسية المشبوهة التي يشوبها رأس المال الفاسد في بعض المناسبات الانتخابية، ومعاقبة كل مسؤول عن ذلك.

- **الإحالات والمراجع :**

- **المراجع باللغة العربية :**

1) عمر مخلوف، دور عمل المرأة الريفية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد06، العدد، جانفي2021.
2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دراسة نهائية للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، الدورة22، 27ديسمبر2012.
3) زهيدة رباحي، ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: بين الضمانات القانونية والمعوقات العملية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد9 فيفري2016.
4) نعيمة سمينة، نظام الحصة النسائية وتأثيره على التمثيل السياسي للمرأة المغاربية في المجالس المحلية المنتخبة، دراسة حالتي الجزائر وتونس (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر،2017/2016، ص ص128-129.
5) التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية حول منهاج عمل بكين+15، الصادر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.
6) قندوز علي، بن داود ابراهيم، التكريس التشريعي والمؤسساتي للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وانعكاسه على واقع مشاركتها السياسية في المجالس المحلية المنتخبة 1997-2012، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، الحاج لخضر، المجلد07، العدد02، 2020.
7) حفصية بن عشي، حسين بن عشي، ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11، سبتمبر2014.
8) دندن جمال الدين، نظام الحصة كآلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، المجلد07، العدد06، 2018.
9) حسنى قمر، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها، دار الكتب القانونية، الاسكندرية 2006.
10) مدهش محمد احمد عبد الله المعمري، الحماية القانونية لحقوق الإنسان (في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية)، المكتب الجامعي الحديث ،2007.
11) خالد حساني، حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مجلة المجلس الدستوري، العدد02، 2013.
12) هادي يحياوي، المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد09 ماي 2013.
13) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.
14) فؤاد عبد المومني، خبير هدى الهاجري، تيسير الحصول على التمويل الأصغر الممارسات الحميدة والدروس المستفادة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، أديس بابا، ط1، 2016.
15) عسري احمد، يامة ابراهيم، رهانات تعزيز تمثيل المرأة الريفية الجزائرية في المجالس المنتخبة، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد12، العدد02، 2020.
16) القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 يونيو 1984، المتضمن النظام العام للغابات، ج ر عدد 26، الصادر بتاريخ 26 بالقانون ل 26/06/1984، المعدل بالقانون 20/91 المؤرخ في 02 ديسمبر 1991.
17) المرسوم التنفيذي رقم 87/01، المؤرخ في 05 أبريل 2001، المتضمن تحديد شروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار المادة 35 من القانون 12/84، ج ر عدد 20، الصادر بتاريخ 2001/04/18

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1) Ginsberg ;m.(1980).sociology ;oxford inversity press ; ondon ;p ;7.Weber max ;(1969).the theory of social and economic organization ; new.

2) https://www.un.org/womenwatch/feature/ruralwomen/documents/Ar-Rural-Women-MDGs-web.pdf 22/01/2022h19 :45
3) ONS, Collections n° 185, Enquête emploi auprès des ménages 2013.